

المحور الثالث: تصنيف المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

تأخذ المؤسسة أشكالاً مختلفة ومتعددة فقد تأخذ شكل ورشة حرفية تقليدية أو متجر خاص أو شركة إنتاجية متوسطة أو مزرعة أو مصرف أو شركة متعددة الجنسيات وهذه الأشكال يصعب دراستها بصفة إجمالية وخاصة عند محاولة المقارنة بين مؤسسة وأخرى من ناحية الإنتاج أو مردود النشاط .

والتصنيف يسهل عملية دراسة المؤسسات على المستوى الوطني مثل عملية حساب الإنتاج الوطني الإجمالي " PNB " أو محاولة حساب عدد العمال الذين يشغلون في أنواع معينة من المؤسسات أو تحديد ماتسهم به مجموعة معينة من المؤسسات من الدخل الوطني "حسب قطاع معين مثلاً " إضافة إلى تسهيل العمليات والإجراءات المحاسبية في الشركات.

وتتخذ عملية التصنيف عدداً من المعايير من أهمها: المعيار القانوني، المعيار التنظيمي والمعيار الاقتصادي.

1- تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني

طبقاً لهذا المعيار فإنه يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين مؤسسات خاصة أي تخضع للقانون الخاص ومؤسسات عامة "عمومية " أي تابعة للدولة وتخضع للتشريعات الخاصة بها، وحالياً تخضع لخليط من القانون العام والخاص مثل القانون التجاري سواء بالجزائر أو بدول أخرى.

1-1- المؤسسات الخاصة

تتخذ المؤسسات الخاصة بدورها أشكالاً متعددة، ويمكن وضعها تحت نوعين أساسيين: مؤسسات فردية وشركات.

1-1-1- المؤسسات الفردية: تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل، أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى، ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة، بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحياناً، وقد يقدم أيضاً جزءاً من عمل المؤسسة، وهذه المؤسسة التي تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال ويعتبر هذا الشكل النموذجي لمؤسسة القرن 19، إذ اقتبست نظرية الفائدة والربح التي أعدت من طرف الاقتصاديين الكلاسيك، حيث يحصل فيها رب العمل على كل من الفائدة والربح في نفس الوقت، إلا أن التطورات التي تشهدها هذه المؤسسة واتساع نشاطها، قد شهد الفصل بين كل من الفائدة والربح نظراً لأن رب العمل أصبح يجلب الأموال من الغير أو البنوك وبالتالي تحصل هذه الأخيرة على الفائدة وهي عائد رأس المال، أما الربح فيحصل عليه رب العمل وهو مقابل عملية جمع عوامل الإنتاج ويأخذ هذا النوع من المؤسسات أشكالاً تتباين من مؤسسات إنتاجية أو وحدات حرفية، تجارية، أو فنادق وغالباً لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعاً.

-المزايا:

- السهولة في التنظيم والإنشاء.
- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وقد يكون دافعا له للعمل بكفاءة ونشاط لتحقيق أهداف المؤسسة.
- صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

-العيوب:

- من عيوب ومساوئ هذه المؤسسة قلة رأس المال (لأن صاحب المؤسسة يقوم لوحده بإمداد المؤسسة برأس المال).
- صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.
- قصر وجهة النظر (المعلومات أو محدودية التفكير وتقنيات التسيير).
- ضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة حيث يكون مسؤول على كل ديون مؤسسته.

1-1-2-مؤسسات الشركات: في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام يتوزع فيها التنظيم أو التسيير على أكثر من شخص، وقد ظهرت بذور بعضها منذ عهد البابليين (قانون حمورابي)، ولدى العرب أيضا (شركة الأشخاص) مرورا باليونان والرومان ومع تطور النشاط الاقتصادي الرأسمالي واتساع الاكتشافات الجغرافية بعد القرن 15م، اكتمل ظهور البعض الآخر منها، ويمكن تقسيم هذه الشركات إلى ثلاثة أقسام:

1-1-2-1-شركة الأشخاص: من أنواع شركات الأشخاص ما يلي:

أ-شركة التضامن: تعد شركة التضامن من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تتساوى قيمها أو تختلف من شريك لآخر، في القيمة وفي طبيعة الحصة، حيث تأخذ هذه الأخيرة شكلا نقديا أو عينيا (مبنى، آلة، أصل حقيقي أو حصة عمل) في حين أن التزامهم بواجبات المؤسسة نحو المتعاملين فيها تفوق ما يقدمونه من حصص ليشمل ممتلكاتهم الخاصة غير الحصص المقدمة وهذه أهم ميزة في هذه الشركة.

كما أن إدارتها وتسييرها قد يقوم به شخص أو أشخاص من بين الشركاء أو أجنبي بحيث تكون ممارسة التسيير باسم الشركة التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة أو باسم قد يكون اسم أحد الشركاء مع الإشارة إلى وجود شركاء له، أو قد يحمل اسما تجاريا معينا، وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة أو متوسطة ويتقاضى الشركاء أرباحا بنسبة ما قدموه من حصص في رأس مالها وبنفس النسب يتحملون الخسائر إن وجدت.

-المزايا:

- سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائها.

- نظرا لوجود عدة شركاء، يمكن أن يختص كل واحد منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.
- من خصائص المسؤولية التضامنية تجعل الشركاء يخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة.
- زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء مما يسهل أكثر إمكانية الحصول على القروض.

-العيوب:

- حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
 - مسؤولية غير محدودة للشركاء.
 - وجود عدة شركاء قد يثير عدة منازعات وسوء تفاهم وتناقض، مما يعود على المؤسسة سلبا.
 - في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة في بيع حصة أي منهم كما تنشأ صعوبة التنازل.
- إن شركات التضامن تضم نوع واحد من الشركاء وهم الشركاء الضامنون حيث يكون هؤلاء الأعضاء مسؤولون عن كامل الالتزامات التي على الشركة رجوعا إلى ثروتهم الشخصية.
- ب-شركة التوصية البسيطة:** وهذه مثل شركة التضامن مع وجود نوعين من الشركاء المالكين. النوع الأول أعضاء بمسؤوليات كاملة غير محدودة وهم الشركاء أو الشريك الضامن، والنوع الثاني هم الشركاء الموصون وهؤلاء تحدد مسؤولياتهم بقدر مساهمتهم المالية فقط.
- إن الأعضاء الضامين هم من يدير أعمال الشركة ويتحمل المسؤولية كاملة، بينما الشركاء الموصون يوظفون أو يستثمرون أموالا في الشركة وتكون مسؤولياتهم محدودة. ورغم أن القوانين لا تحدد عدد الشركاء في مثل هذا النوع من الملكية، إلا أنه يشترط لوجود هذا الشكل القانوني وجود شريك ضامن واحد على الأقل مع شريك موصي واحد على الأقل، وهذا النوع من الشركات يعالج بعض إشكالات التضامن ويتيح إمكانية الاستفادة من مزاياها.

قد تحمل شركة التوصية البسيطة اسم أو أسماء بعض الشركاء الضامنون مقرونة بكلمة وشركائه، ولكون هذه الشركة شركة أشخاص فإن انسحاب أي من الشركاء الموصوف أو بيع حصته لآخرين يخضع لموافقة الشركاء المتضامنون.

ج-شركة التوصية بالأسهم: إن هذا النوع من الشركات يشبه شركات التوصية البسيطة في أغلب القضايا عدا كون حصص الشركاء مقسمة إلى أسهم وليس مبالغ مقطوعة. إن هذه الأسهم قد تكون صغيرة القيمة، وهكذا يستطيع الشركاء الموصون أن يساهموا بعدد من الأسهم ويمكنهم تداولها أو التنازل عنها دون الحاجة إلى أخذ الموافقات من باقي الشركاء.

د-شركة المحاصة: شركة أفراد مؤقتة تنتهي بانتهاء العمل الذي أقيمت من أجله وقد تطول هذه الفترة أو تقصر. وهذا النوع من الشركات قد ينشأ في بعض الحالات باتفاق شفوي بين الشركاء أو بعقد مكتوب يحدد واجبات والتزامات ومسؤوليات المالكين للمؤسسة.

1-1-2-2-الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL: ظهر هذا النوع من الشركات بألمانيا "القانون

التجاري سنة 1892" وفي "فرنسا سنة 1925" وهناك إختلاف في تصنيف هذا النوع من الشركات فمنهم من يصنفها ضمن شركات الأشخاص ومنهم من يصنفها ضمن شركات الأموال.

وحسب القانون التجاري الجزائري فإن هذه الشركة تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود مساهماتهم وتقسم رأس مال هذه الشركة إلى حصص متساوية وغير قابلة للتداول "البيع" وأما الإدارة فيها فتكون من طرف شريك أو أكثر أو غيره، إذ يقوم بأعمال الإدارة ويرأس جمعية الشركاء التي تناقش حسابات وميزانية المؤسسة وتصادق عليها وتتخذ القرارات اللازمة لذلك، ويكون التصويت تبعا لعدد الحصص.

نلاحظ أن أهمية هذه الشركة تكمن في احتوائها على مزايا شركة الأشخاص من ناحية قلة عدد الشركاء وعدم جواز تبادل الحصص بدون قيود وعلى مزايا شركة الأموال (شركة المساهمة) من ناحية تحديد المسؤولية على قيمة الحصص المكتسبة.

1-2-3- شركة الأموال (المساهمة) SPA: تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصص في رأسمالها على شكل أسهم وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول ويشتريها المساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة السهم، في حين أن الشركاء يتقاضون مقابل أسهمهم أرباحا إذا تحققت، إذن فعائدات الأسهم تتغير حسب تغير نتائج هذه المؤسسة.

-المزايا:

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.
- القدرة على الحصول على الأموال نظرا لإمكانها إصدار الأسهم وبيعها في نطاق واسع كما أن القانون يعطيها الحق في الحصول على قروض طويلة الأجل على شكل سندات يحق لصاحبها الحصول على سعر فائدة محددة دون أن يشترك في إدارة المؤسسة.
- تتمتع الشركة بدرجة كبيرة من الاستقرار نظرا لأن لها شخصية معنوية مستقلة، لذلك فإن حياتها تمتد إلى ما بعد حياة مؤسسها وهي باقية طالما أن تكوينها الاقتصادي سليم.
- تتمتع بدرجة كبيرة في استخدام المتخصصين في النواحي الفنية والإدارية.

-العيوب:

- يتطلب إنشاء الشركة إجراءات قانونية معقدة ومكلفة.
- إن انفصال الإدارة عن الملكية يقلل من الحافز الشخصي المباشر لذلك عادة يوجه هذا النقد فقد الملكية الغائبة.
- رغم أنه من الناحية النظرية تخضع إدارة الشركة لرقابة المساهمين إلا أنه من الناحية العملية تكون الشركة تحت إدارة أجيورة. إذ غالبا ما تقوم هذه الإدارات بالعمل على تحقيق مصالحها الذاتية التي قد تتعارض مع مصلحة المؤسسة، وأحيانا يقوم المدراء بتقديم بعض المزايا لكبار المساهمين حتى يضمّنوا إعادة انتخابهم وذلك على حساب بقية المساهمين.

- تخضع لرقابة حكومية شديدة، كما تدفع أعلى معدلات الضرائب.

1-2-المؤسسات العمومية

هي مؤسسة رأس مالها تابع للدولة ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوطنية، ويجب التمييز بين نوعين المؤسسات العامة والمؤسسات المختلطة.

1-2-1-المؤسسات العامة: تنقسم إلى قسمين:

-مؤسسات تابعة للوزارات: حيث تأخذ أحجام معتبرة وتخضع مباشرة للوزارة الوطنية صاحبة إنشائها (SNVI) والتي تقوم بمراقبة تسييرها بواسطة أشخاص تعينهم من خلال تقارير دورية.

-مؤسسات تابعة للجماعات المحلية: وتكون في حدود البلدية أو حدود الولاية وتكون ذات أحجام صغيرة وتنشط في النقل، البناء والخدمات الصحية.

1-2-2-المؤسسات المختلطة: حيث يتكون رأس مالها من رأس مال عام (الوزارة أو مؤسسة عمومية أو رأس مال خاص (محلي أو أجنبي) والهدف منها جلب رؤوس الأموال الأجنبية (عملة صعبة)، اكتساب التكنولوجيا، المتقدمة في شكل آلات أو طرق إنتاج أو خبرة اليد العاملة، وأيضا من أجل المساهمة في التطوير والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال دخول الأسواق العالمية بالاستعانة بالطرف الأجنبي.

2-تصنيف المؤسسات حسب المعيار التنظيمي

ويأخذ هذا المعيار مقياس الحجم والذي يأخذ بعدة عناصر أهمها: حجم المحل، رأس المال وعدد العمال. هذا الأخير يعتبر العنصر الأكثر أهمية في توضيح الكفاءة والفعالية للمؤسسة مقارنة بباقي العناصر، غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان لا تكفي هذه العناصر لتحديد حجم المؤسسة إذا ما استعملت كل على حدة، لذا ينصح باستعمالها متكاملة.

1-2-حجم المحل

هناك ارتباط بين حجم المحل وحجم النشاط مثلا المؤسسة الزراعية التي تملك 10 هكتارات من الأراضي هي أقل حجم من تلك التي تملك 20 هكتار من الأراضي الفلاحية، والمؤسسة الصناعية التي لها 20 ورشة تكون أكبر من المؤسسة التي لها ورشتين فقط وهكذا.

ولكن عيب هذا المعيار أنه المعيار أنه يربط المساهمة بطريقة الإنتاج وتطور الوسائل المستعملة وبالتالي فهو لا يصلح إلا في حالة المؤسسات من نفس القطاع ومن نفس درجة التطور التقني.

2-2-مؤشر رأس المال

وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام: رأس المال الدائم، رأس المال التقني، رقم الأعمال والقيمة المضافة.

-رأس المال الدائم: وهو يتكون من جميع رؤوس الأموال التي تأسست بها المؤسسة إضافة إلى الديون قصيرة وطويلة الأجل (أموال خاصة للمؤسسة + ديون).

-رأس المال التقني (التكنولوجيا): هو رأس المال الثابت وهو أحسن مقياس لحجم المؤسسة الاقتصادية ولكن يشترط تطبيقه على مؤسستين من نفس القطاع حيث لا يمكن مقارنة مؤسسة صناعية مع مؤسسة تجارية.

-رقم الأعمال والقيمة المضافة: المقارنة باستعمال رأس المال يبقى محدود لأنه يشمل على الأرباح والتكاليف ويتجاهل المخزونات الإضافية للمؤسسة فمثلا: قد يتساوى رقمي أعمال لمؤسستين رغم أنها تختلفان في حجم المحلات وعدد العمال ووسائل الإنتاج الأخرى وبالتالي نستعمل القيمة المضافة(الأرباح/ للمقارنة بين مؤسستين ولكن من نفس القطاع.

$$VA = CA - CT \quad / \quad CA = Q \times P$$

2-3-عدد العمال

يمكن تصنيف هذا المؤشر إلى أربعة أنواع:

-المؤسسات الصغيرة: والتي يكون فيها عدد العمال من (1-9) وهي تنشط في مجالات مختلفة وخاصة الخدمات، كما تحظى حاليا من مساعدات ودعم الدولة لها في إطار تشغيل الشباب.

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث نجد أن المؤسسة الصغيرة تتشكل من عدد عمال يتراوح بين (10-199) والمؤسسات المتوسطة تتكون من عدد عمال يتراوح بين (200-499) عامل وهذا النوع من المؤسسات يوجد في مختلف الفروع والتخصصات الاقتصادية (زراعية، صناعية، خدماتية) وخصائصها:

هيكلها التنظيمي بسيط، تستعمل طرق تسيير غير معقدة، تعمل على توفير شبكة من التدخلات مع المؤسسات العمومية عن طريق المقاول من الباطن (عندما تقوم مؤسسة خارجية بالتكفل بالمشروع والمؤسسات الصغيرة الجزائرية تختص واحدة بالصباغة وواح دة بالكهرباء....).

-مؤسسات كبيرة: هي المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل وهي ذات دور معتبر في الاقتصاد الوطني وعادة ما تكون مشكلة من عدة فروع تكون تابعة للمؤسسة الأم والهدف من إنشاء فروع لهذه المؤسسات هي:

-الحصول على موارد التمويل جديدة تساهم في رفع رأس مالها.

-نقل التكنولوجيا.

-امتصاص البطالة.

-إعادة التوازن إلى التجارة الخارجية.

وتشير الدراسات إلى أن النوع الأول يفوق 99% من مجموع المؤسسات في الدول المتقدمة وذلك حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (1): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم (%)

عدد العمال	9-1	10-499	≤500
------------	-----	--------	------

المجموعات			
الولايات المتحدة الأمريكية	74.6	25.0	0.4
اليابان	71.3	28.0	0.7
التجمع الأوروبي	81.8	17.95	0.2

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص72.

رغم انخفاض نسبة حجم المؤسسات الكبيرة حسب ما يوضحه الجدول أعلاه، إلا أن عدد العمال الذي تشغله في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يقارب 50% من مجموع اليد العاملة الإجمالية مقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يقارب 20 مليون مؤسسة.

3- تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي

يتم شرح بعض المفاهيم الأساسية ثم نذكر الأنواع المختلفة حسب المعيار الاقتصادي.

3-1- شرح بعض المفاهيم الأساسية

أ- القطاع: حسب "كولين كلارك" هناك ثلاثة أنواع من القطاعات:

- القطاع الأول: يتمثل في القطاع الفلاحي في النشاطات الزراعية واستغلال الغابات والصيد، أي كل النشاطات التي لها علاقة بالطبيعة.

- القطاع الثانوي: يشمل كل القطاعات التحويلية.

- القطاع الثلاثي: يجمع كل النشاطات المرتبطة بالخدمات (النقل، المواصلات، التجارة، الصحة....).

ومن هنا فإن القطاع يجمع بين كل المؤسسات التي لها نفس النشاط الرئيسي ولها نفس النمط الاقتصادي، وهذا يعني أنها تستعمل نفس الأسلوب في استغلال مواردها (قطاع المحروقات، قطاع الصحة، قطاع النسيج).

ب- الفرع: داخل كل قطاع نجد عدة فروع والفرع يجمع كل المؤسسات التي تنتج نفس المنتج وتستعمل نفس التكنولوجيا، كما أن المؤسسات الموجودة في نفس الفرع تتعرض لنفس المشاكل السوقية مثلاً: في قطاع المنتجات التحويلية يوجد أربع فروع وهي: فرع منسوجات، فرع الجلود، فرع الخشب، فرع الأوراق والتغليف.

ج- الشعبة: إن مفهوم الشعبة يحاول أن يعوض مفهوم القطاع والفرع حيث أن الشعبة عبارة عن سلسلة من النشاطات التقنية والتسويقية المرتبطة فيما بينها من الأعلى إلى الأسفل من استهلاك المواد الأولية إلى غاية مستوى المستهلك النهائي، مثلاً: شعبة صناعة السيارات: فهي تحتاج إلى قطع الغيار، بلاستيك، زجاج، هيكل معدني... إلخ وهي مجموعة من النشاطات تقوم بتوفيرها عدة فروع أو عدة قطاعات.

3-2- أنواع المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي

يرتكز هذا التصنيف على أساس نوع العمل أو النشاط التي تقوم به المؤسسات والواقع هناك ثلاثة أنشطة رئيسية: الفلاحة، الصناعة والخدمات.

3-2-1- المؤسسات الفلاحية: وتشمل المؤسسات المختصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها وبمختلف منتوجاتها، وتربية المواشي حسب تفرعاتها أيضا بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري واستغلال الغابات وعادة ماتضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح جميع هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول، كما أن نشاطات المؤسسات الفلاحية مرتبطة بخاطرات مناخية رغم التطور التكنولوجي.

3-2-2- المؤسسات الصناعية: وهي تشمل المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات نهائية أي قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط وتتنف هذه المؤسسات الصناعية وفقا لطبيعة النشاط التي تعمل فيه إلى : مؤسسات تعمل في مجال النشاط الإستخراجي وأخرى تعمل في مجال النشاط التحويلي وثالثة تعمل في مجال النشاط التجميعي، ويمكن إيجاد تقسيم آخر حسب الصناعات: الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة.

ومن بين خصائص هذه المؤسسات:

-تشغيل يد عاملة بدرجة كبيرة.

-تعتمد على استعمال تكنولوجيا متطورة.

-دورة الإنتاج تكون طويلة، مدة حياة المؤسسة تكون على الأقل 5 سنوات.

3-2-3- المؤسسات الخدمائية: هذه المؤسسات لا تقوم بإنتاج السلع ولكنها تقدم نظير الحصول على مقابل لها، ويمكننا التمييز بين نوعين من النشاطات المقدمة من طرف المؤسسات الخدمائية:

-خدمات سوقية: حيث نجد أن المؤسسات تعرض خدماتها في السوق والسعر يتحدد حسب العرض والطلب مثلا: النقل، البريد، المقاهي، السينما، المسرح.....إلخ.

-خدمات غير سوقية: هذا النوع من الخدمات يعرض من طرف المؤسسات الإدارية لأن السعر منعدم أو رمزي مثلا: التعليم، الصحة، النظافة العمومية.....إلخ .